

تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مفككة الشرق الاوسط ولحين أن يتم ذلك . ويمكن بيان الامين العام هذا وجهة نظر مجلس الامن" .

وفي الجلسة ١٧٥١ المعقودة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، قرر المجلس دعوة مهلي اسراييل ولبنان الى الافتراك ، دون أن يكون لهما حق التصويت ، في مناقشة البند المعنون "الحالة في الشرق الاوسط : تقرير الامين العام عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/18990)" (١١) .

القرار ٥٩٩ (١٩٨٧)

المؤرخ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٧

ان مجلس الامن ،

اذ يشير الى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ٥٠١ (١٩٨٢) و ٥٠٨ (١٩٨٢) ، و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، و ٥٢٠ (١٩٨٢) ، وكذلك الى جميع قراراته المتصلة بالحالة في لبنان ،

وقد دري تقرير الامين العام عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٧ (١٢) واحاط علما بالملاحظات المبداة فيه ،

(١١) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثانية والاربعون ، ملحق تموز/يوليه وآب/اغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

(١٢) المرجع نفسه ، الوثيقة

S/18990 .

(ب) أن يجدد ولاية قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاختباك لفترة ستة أشهر أخرى ، أي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ،

(ج) أن يطلب الى الامين العام أن يقدم في نهاية هذه الفترة تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير التي اتخذت لتنفيذ القرار ٢٢٨ (١٩٧٢) .

اعتماد بالإجماع في الجلسة ٢٧٤٨ .

مقرر

في نفس الجلسة وعقب اعتماد القرار ٥٩٦ (١٩٨٧) ، أدلى الرئيس بالبيان التالي (١٠) :

"فيما يتعلق بالقرار المتخذ توا بشأن تجديد ولاية قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاختباك ، أُذِن لي بالادلاء بالبيان التكميلي التالي باسم مجلس الامن :

"كما هو معروف ، جاء في الفقرة ٢٤ من تقرير الامين العام عن قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاختباك^(٩) أنه : بالرغم من الهدوء الحالي في قطاع اسراييل - سوريا ، فان الحالة في الشرق الاوسط تظل لاتزال تنطوي على خطر ، ويُرجح بقاؤها كذلك ما لم يمكن التوصل الى

(١٠) الوثيقة S/18885 .

المعنية مباحرة بشأن تنفيذ هذا القرار
وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى مجلس
الامن .

اعتماد بالإجماع في
الجلسة (٢٧٥) .

مقرر

في الجلسة ٢٧٦٩ المعقودة في ٢٥
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ واصل المجلس
مناقشة البند المعنون "الحالة في الشرق
الاطوسط : تقرير الأمين العام عن قوة
الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك
(١٤)" (S/19263) .

القرار ٦٠٢ (١٩٨٧)

المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

ان مجلس الامن ،

وقد نظر في تقرير الأمين
العام عن قوة الامم المتحدة لمراقبة فض
الاشتباك (١٥) ،

يقدر :

(١) أن يطلب إلى الاطراف المعنية
القيام فوراً بتنفيذ قرار مجلس الامن ٣٣٨
(١٩٧٣) ؛

(١٤) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس

الامن ، السنة الثانية والاربعون ، ملحق
تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر
وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

(١٥) المرجع نفسه ، الوثيقة

• S/19263

وإذ يحيط علماً بالرمالة المؤرخة في
١٦ تموز/يوليه ١٩٨٧ والموجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم للبنان لدى الامم
المتحدة (١٣) ،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان ،

١ - يقدر تمديد الولاية الحالية
لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان
لفترة أخرى مدتها ستة أشهر ، أي حتى
٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ؛

٢ - يعيد تأكيد تأييده القوي
لعلامة لبنان الاقليمية وسيادته واستقلاله
ضمن حدوده المعترف بها دولياً ؛

٣ - يحدد من جديد على الاختصاصات
والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما هي
مبيّنة في تقرير الأمين العام المؤرخ في
١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ (٥) ، والمعتمد
بالقرار ٤٢٦ (١٩٧٨) ، ويدعو جميع الاطراف
المعنية إلى التعاون تعاوناً تاماً مع
القوة لتنفيذ ولايتها تنفيذاً تاماً ؛

٤ - يؤكد من جديد انه ينبغي أن
تنفذ القوة تنفيذاً كاملاً ولايتها كما هي
محددة في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦
(١٩٧٨) وصائر القرارات ذات الصلة ؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل
المفاوضات مع حكومة لبنان والاطراف الأخرى

(١٣) المرجع نفسه ، الوثيقة

• S/18999